وبعد أن قرر هذه الحقائق اللغوية محترزاً بما شاء من احتراز، قبل أن يثير القضية نفسها، خلُصَ إلى رأيه بصفته أمراً مسلمًا به، بموجب الحقائق اللغوية التي ذكرها قبله، وهكذا توصل ابن الأنباري إلى إقرار الظاهرة باعتبارها امتداداً طبيعيا لخصائص اللغة وجزءاً من طبيعة التعبير فيها.

بعد ذلك، يعرض ابن الأنباري في مقدمته النظرية بقية جوانب الإشكال، مستوفيًا بها ذكر الضروب الثلاثة لعلاقة اللفظ بالمعنى يقول:[1] «وهذا الضرب يعني المشترك من الألفاظ، هو القليل الظريف في كلام العرب، وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين؛ أحدهما: أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين؛ كقولك: الرجل والمرأة، والجمل والناقة، واليوم والليلة، وقام وقعد، وتكلم وسكت، وهذا هو الكثير الذي لا يحاط به.

والضرب الآخر: أن يقع اللفظان المختلفان، كقولك: البر والحنطة، والعير والحمار، والذئب والسيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى».

فهذه جميعًا هي الأنواع الثلاثة التي قدمها علماء العربية في التقسيم العام للألفاظ باعتبار دلالاتها، ساقها ابن الأنباري في كتاب جمع أمثلة لأحد هذه الأنواع وشواهد لها من الاستعمال العربي، مفصلاً في مقدمته وجلُّ كتابه آراء كثير من اللغويين فيها، ونقدهم مُشكل شواهدها.

أي إن كتابه هذا كان بمثابة بحث نظري وتطبيقي ـ بأدوات عصره ومنهجه ـ في موضوع حروف الأضداد بوصفها نوعًا من المشترك الذي يمثل أحد الضروب الثلاثة التي جاءت عليها ألفاظ العربية.

وتعد مقدمة الكتاب بحثًا نظريا في اللغة، لخصت فيه جوانب إحدى أهم قضايا فقه العربية، كما تناولها علماء العربية آنذاك.

يبدأ بعدها ابن الأنباري في سرد ألفاظ الأضداد التي جمعها في كتابه «ليستغني كاتبه والناظر فيه عن الكتب القديمة المؤلفة في مثل معناه، إذ اشتمل على جميع ما فيها، ولم يُعْدَم منه زيادة الفوائد، وحسن البيان واستيفاء الاحتجاج واستقصاء الشواهد»[2].

---

(١) الأضداد: ص٦.

(٢) الأضداد: ص١٣.